تَأْلِيْف

جَمَال السُّنَةِ فَضِيْلَةِ الشَّيْخ العَلاَّمَة المُحَدِّث

أَبِي عَبْدِالرَّحْمَنْ فَوَزِي بْنِ عَبْدِالله بْنِ مُحَمَّدٍ الحُمَيْدِيّ الأَثَرِيّ

حَفِظَهُ اللهُ تَعَالَى

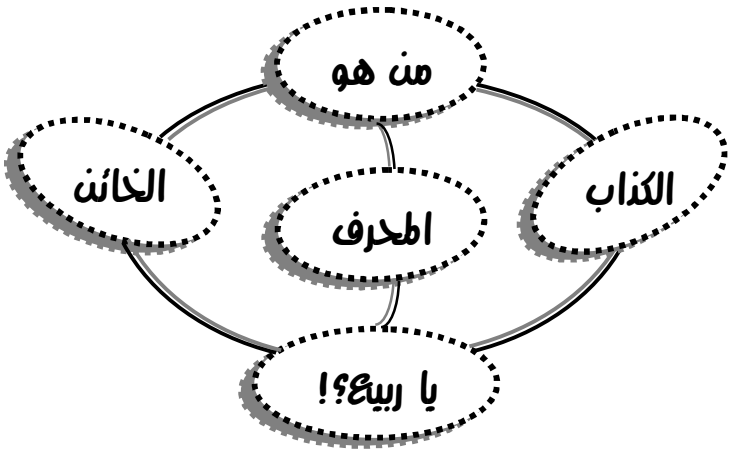

كَشْفُ

أَكَاذِيْب، وتَحْرِيْفَات، وَخِيَانَات

رَبِيْعٍ المَدْخَلِيّ

المَوْصُوْفِ زُوْرَاً بِالعَلاَّمَة، بَلْ نَعَّامَة

أَسَدٌ عَلَيَّ، وَفِي الحُرُوبِ نَعَّامَةٌ!

رَقْطَاءُ تَنْفِرُ مِنْ صَفِيرِ الصَافِرِ!

الجزء السابع

بيان كذب ربيع المدخلي في أنه لم يقل أن الخلاف

بين أهل السنة وبين مرجئة الفقهاء أنه لفظي!!!

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

ذكر الدليل على كشف مذهب ربيع المدخلي بقوله عن الخلاف الذي بين أهل السنة والجماعة وبين مرجئة الفقهاء في مسائل الإيمان بأنه لفظي صوري، وليس حقيقيّاً معنويّاً.(١)

اعلم رحمك الله أن مسائل الإيمان من المسائل المهمة، وعليها يجري كثير من الخلافات قديماً وحديثاً.

وقد كثر حولها الكلام في الآونة الأخيرة من عدد من المنتسبين للعلم، فمنهم من وفّق للحق، ومنهم من أخطأ طريقه، وانتشر الخلاف حتى خاض فيه من ليس أهلاً للعلم، وأتى بعضهم بالعجائب والغرائب من ذلك ما وقع الخلاف بين أهل السنة والجماعة، وبين مرجئة الفقهاء بأنه لفظيٌّ صوريٌّ، وليس حقيقياً معنويّاً.

---

(١) قال ربيع المدخلي ذلك في شريط مسجل بصوته (شرح صحيح البخاري) كتاب الإيمان، دورة الرياض سنة (١٤٢٦هـ).

ولقد صرح ربيع المرجئي أن الخلاف بين أهل السنة، وبين مرجئة الفقهاء أنه لفظي، بل كذب على علماء السنة أنهم يقولون بذلك.

فقال ربيع المرجيء في (كشفه البالي) (ص٧) : (تضليل من يقول: إنّ الخلاف بين أهل السنة، وبين مرجئة الفقهاء لفظي، وهذا يقتضي تضليل من قال به من السلف!، وتضليل شيخ الإسلام ابن تيمية!، وأئمة الدعوة السلفية في نجد!)[1]. اهـ

لذا وجب رد مثل هذه المغالطات وتبيين الحق في ذلك.

سئل الشيخ صالح بن فوزان الفوزان حفظه الله: هل خلاف أهل السنة مع مرجئة الفقهاء في أعمال القلوب أو الجوارح؟ وهل هو لفظي أو معنوي؟

نرجو من فضيلتكم التفصيل.

فأجاب فضيلته: (خلاف مرجئة الفقهاء مع جمهور أهل السنة هو اختلاف في عمل الجوارح، العمل الظاهر كالصلاة والصيام والحج، فهم يقولون إنه ليس من الإيمان، وإنما شرط كمال، إما شرط صحة، وإما شرط كمال، وهذا قول غير صحيح كما عرفنا.

---

(١) قلت: وهذا من الكذب على أهل العلم، كما سوف يأتي تفصيله.

والخلاف بينهم وبين جمهور أهل السنة خلاف معنوي وليس خلافاً لفظيّاً، لأنهم يقولون أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص بالأعمال فلا يزيد بالطاعة، ولا ينقص بالمعصية، وإيمان الناس سواء لأنه عندهم التصديق بالقلب مع القول باللسان وهذا قول غير صحيح).[1] اهـ

وقال الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله بن باز رحمه الله في الفتاوى (ج١ ص٧٨): (الصواب الذي عليه أهل السنة والجماعة: أن الإيمان قول وعمل واعتقاد، يزيد بالطاعة، وينقص بالمعصية، والأدلة على ذلك من الكتاب والسنة أكثر من أن تحصر... وإخراج العمل من الإيمان هو قول المرجئة، وليس الخلاف بينهم وبين أهل السنة فيه لفظياً، بل هو لفظي ومعنوي، ويترتب عليه أحكام كثيرة، يعلمها من تدبر كلام أهل السنة وكلام المرجئة).اهـ

وقال الشيخ محمد ناصر الدين الألباني رحمه الله في شرح العقيدة الطحاوية (ص٤٢) متعقباً قول الطحاوي في عقيدته: (والإيمان: هو الإقرار باللسان، والتصديث بالجنان): (قلت: هذا مذهب الحنفية والماتريدية، خلافاً للسلف وجماهير الأئمة، كمالك، والشافعي، وأحمد، والأوزاعي، وغيرهم، فإن هؤلاء زادوا على الإقرار والتصديق: العمل

---

(١) ((مسائل في الإيمان)) (ص٢٠).

بالأركان، وليس الاختلاف بين المذهبين اختلافاً صوريّاً كما ذهب إليه الشارح بحجة أنهم جميعاً اتفقوا على أن مرتكب الكبيرة لا يخرج عنه الإيمان، وأنه في مشيئة الله، إن شاء عذبه، وإن شاء عفا عنه، فإن هذا الاتفاق وأن كان صحيحاً، فإن الحنفية لو كانوا غير مخالفين للجماهير مخالفة حقيقية في إنكارهم أن العمل من الإيمان لاتفقوا معهم على أن الإيمان يزيد وينقص، وأن زيادته بالطاعة، ونقصه بالمعصية، مع تضافر أدلة الكتاب والسنة، والآثار السلفية على ذلك). اهـ

وقال الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله بن باز رحمه الله: عن الخلاف بين أهل السنة، ومرجئة الفقهاء: (ليس بصحيح، ليس بلفظي بل حقيقة إذا قالوا: إن إيمانك كامل، وتستحق الجنة، فهو خلاف ما هو بلفظي، أما إذا قالوا: إنه ما يستحق الجنة، وأنه موقوف، وأن إيمانه ليس بكامل على خطر، هذا يصير لفظيّاً، لكن إذا قالوا: إنه ليس من الإيمان، وأنه كمال مجرد كمال[١]، فهو غلط عظيم).[٢] اهـ

إذاً فيرى أهل العلم أن الاختلاف حقيقي، وليس لفظيّاً.[٣]

---

(١) كما يقول ربيع المدخلي الآن!!!.

(٢) نقلا من (التعليق على فتح المجيد شرح كتاب التوحيد) الشريط الثاني آخر الوجه الأول.

(٣) وانظر ((مرعَاة المفاتيح)) للرحماني (ج١ ص٣٧).

قال الآلوسي رحمه الله في روح المعاني (ج٩ ص٢٢٠): (والحق أن الخلاف حقيقي... وما عليّ إذا خالفت في بعض المسائل مذهب الإمام الأعظم أبا حنيفة للأدلة التي لا تكاد تحصى فالحق أحق بالاتباع والتقليد). اهـ

وقال الرحماني في مرعاة المفاتيح (ج١ ص٣٦): (وقد ظهر من هذا أن الاختلاف بين الحنفية وأصحاب الحديث اختلاف معنوي حقيقي لا لفظي كما توهم بعض الحنفية). اهـ

وقد حقق شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله الخلاف ههنا فجمع بين القولين فجعله نزاعاً لفظياً في مسائل[1]، وحقيقياً مؤثراً في مسائل في الأصل، وهذا هو المعتبر عنده رحمه الله لانه يترتب عليه أمور من بدع العقائد وغيرها كما أسلفنا.

فقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في شرح الأصفهانية (ص١٤٣): (وإنما المقصود أن فقهاء المرجئة خلافهم مع الجماعة خلاف يسير، وبعضه لفظي، ولم يُعرف بين الأئمة المشهورين بالفتيا خلاف إلا في هذا، فإن ذلك قول طائفة من فقهاء الكوفيين كحماد بن أبي سليمان، وصاحبه أبي حنيفة، وأصحاب أبي حنيفة). اهـ

---

(١) كما ذكره أيضاً ابن أبي العز الحنفي في ((شرح العقيدة الطحاوية)) (ص٤٦٢ و٤٧٠).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في الإيمان الأوسط (ج٧ ص٥٤٠- الفتاوى): (فصل: ثم بعد ذلك تنازع الناس في اسم المؤمن والإيمان نزاعاً كثيراً منه لفظيٌّ، وكثير منه معنوي[١]. فإن أئمة الفقهاء لم ينازعوا في شيء مما ذكرناه من الأحكام، وإن كان بعضهم أعلم بالدين وأقوم به من بعض، ولكن تنازعوا في الأسماء). اهـ

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في الإيمان (ص٣٣٧): (إنه لم يكفر أحد من السلف مرجئة الفقهاء، بل جعلوا هذا من بدع الأقوال والأفعال، لا بدع العقائد، فإن كثيراً من النزاع فيها لفظيٌّ، لكن اللفظ المطابق للكتاب والسنة هو الصواب[٢]). اهـ

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في الإيمان (ص٢٨١): (ومما ينبغي أن يُعرف أن أكثر التنازع بين أهل السنة في هذه المسألة هو نزاع لفظي، وإلا فالقائلون بأن الإيمان قول من الفقهاء كحماد بن أبي سليمان، وهو أول من قال ذلك، ومن اتبعه من أهل الكوفة وغيرهم، متفقون مع جميع علماء السنة.

---

(١) وهذا هو المعتبر في الخلاف بين أهل السنة والجماعة وبين مرجئة الفقهاء.

(٢) قلت: وهذا يدل على أنه رحمه الله يخطئ المرجئة لمخالفتهم للكتاب والسنة في مسائل الإيمان، والقول الحق هو مع أهل السنة والجماعة.

- على أن أصحاب الذنوب داخلون تحت الذم والوعيد، وإن قالوا: إن إيمانهم كامل كإيمان جبريل، فهم يقولون: إن الإيمان بدون العمل المفروض، ومع فعل المحرمات يكون صاحبه مستحقاً للذم والعقاب، كما تقوله الجماعة.

- ويقولون أيضاً: بأن من أهل الكبائر من يدخل النار كما تقول الجماعة.

- والذين ينفون عن الفاسق اسم الإيمان من أهل السنة والجماعة متفقون على أنه لا يخلد في النار.

فليس بين فقهاء الملة نزاع في أصحاب الذنوب إذا كانوا مقرين باطناً وظاهراً بما جاء به الرسول ﷺ، وما تواتر عنه أنهم من أهل الوعيد، وأنه يدخل النار منهم من أخبر الله ورسوله بدخوله إليها، ولا يُخلد منهم فيها أحد، ولا يكونون مرتدين مباحي الدماء). اهـ

إذاً المسألة عند شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله فيها تفصيل.

قلت: ولكن من نظر إلى بعض المسائل المترتبة على الخلاف مع مرجئة الفقهاء:

من إنكار مسألة زيادة الإيمان ونقصانه، ومسألة عدم دخول الأعمال في مسمى الإيمان، ومسألة ترك الأعمال، ومسألة تعريف الإيمان... وما

إلى ذلك من المسائل، يكون الخلاف والحالة هذه حقيقياً لأن هذه المسائل من المسائل العظيمة في الدين، حيث تترتب عليها جميع الأحكام الشرعية في الحياة الدنيا والآخرة.

قال الآلوسي رحمه الله في روح المعاني (ج٩ ص٢٢٠): (والحق أن الخلاف حقيقي... وما عليّ إذا خالفت في بعض المسائل مذهب الإمام الأعظم أبا حنيفة للأدلة التي لا تكاد تحصى فالحق أحق بالاتباع والتقليد). اهـ

وقال الرحماني في مرعاة المفاتيح (ج١ ص٣٦): (وقد ظهر في هذا أن الاختلاف بين الحنفية وأصحاب الحديث[1] اختلاف معنوي حقيقي لا لفظي كما توهم بعض الحنفية). اهـ

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في الفتاوى (ج١٣ ص٥٨): (وليس في القول اسم علق به السعادة والشقاء، والمدح والذم، والثواب والعقاب، أعظم من اسم الإيمان والكفر، ولهذا سمى هذا الأصل مسائل الأسماء والأحكام). اهـ

---

(١) فكان أهل السنة والجماعة لهم بالمرصاد، أنكروا بدعهم، وفندوا شبههم، وجاهدوهم بما يقمع بدعتهم تارة بالسيف والسنان، وأخرى بالحجة والبيان اللهم سلم سلم.

وقال ابن رجب رحمه الله في جامع العلوم والحكم (ج١ ص١١٤):

(وهذه المسائل: أعني مسائلَ الإسلام والإيمان، والكُفر والنِّفاق، مسائل عظيمة جداً فإن الله عز وجل علّق بهذه الأسماء السعادة والشقاوة واستحقاق الجنة والنار). اهـ

فالخلاف في مسألة زيادة الإيمان ونقصانه وغير ذلك بين أهل السنة والجماعة والمرجئة، حتى المرجئة الفقهاء أبي حنيفة وأتباعه واضحٌ، وزعم – كما سبق -كثير ممن نظر فيه أنه خلافٌ صوريٌ أو لفظي مقلداً في ذلك شارح العقيدة الطحاوية ابن أبي العز الحنفي رحمه الله، حيث ذهب إلى هذا المذهب.[1]

والحقيقة أن الخلاف في هذه المسألة حقيقي تترتب عليه قضايا جوهرية في مسائل الإيمان، وعلى إثرها شدّد السلف النكير على المرجئة بجميع طوائفهم.

قلت: ويتضح بما سبق بأن الخلاف بين أهل السنة والجماعة، وبين مرجئة الفقهاء ليس بلفظيٍّ[2]، بل حقيقيّ يترتب عليه أحكام كثيرة منها التبديع وغيره كما فعل السلف رحمهم الله تعالى.

---

(١) وانظر السير للذهبي (ج٥ ص٢٣٣).

(٢) كما ادعى ربيع المدخلي.

قلت: لأن هذا هو الإرجاء بعينه الذي اشتد نكير السلف على من قال به.

فعلى ربيع المدخلي أن يوطن نفسه على لزوم مذهب أهل السنة والجماعة في مسائل الإيمان وغير ذلك، والحرصعلى طلب الحق ّ دون ميل، أو تعصب لغير الحق الذي في كتاب الله تعالى، وسُنّة رسوله ﷺ، وما عليه سلف هذه الأمة، وأهل السنة والجماعة.

لأن الحق ملازم النبي ﷺ دون سائر الناس مهما بلغوا من العلم والتقوى، وغالب ما وقع في هذه الأمة من طوائف المسلمين بترك الحق إنما هو بسبب تعظيم آرائهم المخالفة للكتاب والسنة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله (ج٣ ص٣١٤): (ولكن ينبغي أن يعُرف َ أنّ عامّة مَن ضلّ في هذا الباب، أو عجز فيه عن معرفة الحق فإنما هو لتفريطه في اتّباع ما جاء به الرّسول ﷺ، وترك النظر والاستدلال الموصل إلى معرفته، فلما أعرضوا عن كتاب الله ضّلوا كما قال تعالى: ((**فَإِمَّا يَأۡتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدٗى فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشۡقَىٰ وَمَنۡ أَعۡرَضَ عَن ذِكۡرِي فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةٗ ضَنكٗا وَنَحۡشُرُهُۥ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ أَعۡمَىٰ**)) [طه: ١٢٣-١٢٤]). اهـ

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في اقتضاء الصراط المستقيم (ج٢ ص٨٥): (ويلحق الذم من تبيّن له الحق فتركه، أو من قصّر في طلبه

حتّى لم يتبين له، أو أعرض عن طلب معرفته لهوى أو لكسل، أو نحو ذلك). اهـ

وقال الشيخ صديق حسن خان رحمه الله في قطف الثمر في بيان عقيدة أهل الأثر (ص١٧٥)وإنما يعرفُ الحقَّ مّنْ جمع خمسة أوصاف أعظمها: الإخلاص، والفهم، والانصاف، رابعها – وهو أقلّها وجوداً وأكثرها فقداناً– الحرص على معرفة الحق، وشدة الدعوة إلى ذلك). اهـ

إذاً فأبواب الإيمان ومسائله من أهم أبواب الاعتقاد التي اهتم أئمة السنة والأثر والحديث ببيانها.

إما بعبارات بيّنة واضحة الدلالة، أو بأجوبة قاطعة مُبَيَّنة المعاني، أو بأبواب مُدرجة ضمن مصنفات عقدية جامعة، أو بأجزاء مفردة نافعة.

ولقد ساهم أهل السنة والأثر والحديث أيما مساهمة في الذب عن عقيدة السلف مما وافق الكتاب والسنة، وذلك ببيان كثير مما أشكل من مسائل الإيمان، فكانت تلك المصنفات النافعة الرائعة التي صنفوها في أبواب الإيمان ومسائله مدعمة بأدلتها من الكتاب والسنة وآثار السلف الصالح الدال على فهمهم لنصوص التشريع في أبواب الإيمان[1]، فإن

(١) والسلامة في التزام عبارات السلف عند الشرح والتبيين لما أجمل من مسائل الإيمان.
قلت: لأن لم تسلم مسائل الإيمان من ابتداع وإحداث من قبل أهل البدع والأهواء فيها والله المستعان.

اتباع الكتاب والسنة من أوجب الواجبات على فهم السلف الصالح من الصحابة والتابعين وتابعيهم ﷺ أجمعين.[١][٢]

وهذه المسألة بما اشتملت عليه من تضاعيف المباحث من أجل مسائل العقيدة، وأول أصول العقيدة افتراقاً في بابها قديماً وحديثاً ولذا اعتنى بها العلماء في تصانيفهم ولا سيما من أئمة السنة والأثر والحديث.[٣]

فمسألة الإيمان من مسائل العقيدة الجليلة التي وقع الاختلاف فيها، والافتراق عليها قديماً في المسلمين، بل لا يبعد إذا قيل إنها أول مسائل الاختلاف في هذه الأمة التي وقع النزاع فيها بين طوائفها، فخالف فيها المبتدعة الأمة الإسلامية.

ومن ثم ترتب عليها اختلافات أُخر في مسائل وثيقة الصلة بمسألة الإيمان.[٤]

---

(١) قلت: ولا يزال الناس يتسابقون في الانتساب إلى اعتقاد أهل الحديث، لما فيه من السلامة واتباع السنة والله ولي التوفيق.

(٢) انظر ((الإيمان)) لأبي عبدالرحمن (ص٤) و((قواعد في بيان حقيقة الإيمان)) للشيخاني (ص٨).

(٣) ومحذراً أهل السنة من ضد ذلك، من سلوك بنيات الطريق، ومزالق الفتن، ومسالك أهل التعالم في مسألة الإيمان والله المستعان.

(٤) انظر ((مسألة الإيمان)) للشبل (ص١٢).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في الإيمان الأوسط (ج٧ ص٥٧٠- الفتاوى): (وأصل نزاع هذه الفرق في الإيمان من الخوارج والمرجئة والمعتزلة والجهمية وغيرهم أنهم جعلوا الإيمان شيئاً واحداً، إذا زال بعضه زال جميعه، وإذا ثبت بعضه ثبت جميعه.

فلم يقولوا بذهاب بعض وبقاء بعض، كما قال النبي ﷺ: (يخرج من النار من كان في قلبه مثقال حبة من خردل من الإيمان[1]). اهـ

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في شرح الأصفهانية (ص١٣٧): (وأصل هؤلاء أنهم ظنوا أن الشخص الواحد لا يكون مُستحقاً للثواب والعقاب، والوعد والوعيد، والحمد والذم، بل إما لهذا وإما لهذا، فأحبطوا جميع حسناته بالكبيرة التي فعلها...). اهـ

فالإيمان وكذا الكفر، كلٌّ منهما خصالٌ وشعبٌ عديدة، ومراتب متعددة، فمن الإيمان شعب إذا زال زال الإيمان كله كالتوحيد والصلاة، ومنها شعب إذا زالت لم يزل الإيمان كله كالصدق في الحديث والحياء.

وكذلك الكفر منه شعب إذا وقعت وقع الكفر الأكبر كالاستهزاء والسب لله ولدينه ولرسوله، ومنه شعب إذا وقعت لم يقع الكفر الأكبر

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (ج١٣ ص٤٧٣) ومسلم في صحيحه (ج١ ص١٨٢) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

المخرج عن الملة، كسب المسلم وقتاله والنياحة وغير ذلك، وإنما يكون مقترفها واقعاً في الكفر الأصغر، وهو الكفر العملي، وهو لا يخرج من الملة.(١)

قال ابن رجب رحمه الله في جامع العلوم والحكم (ص٢٨): (قال المحقِّقون من العلماءِ: كل مؤمنٍ مسلمٌ، فإنّ من حقّق الإيمان، ورسخ في قلبه، قام بأعمال الإسلام، كما قال ﷺ: **(أَلَا وإنّ في الجَسَدِ مُضغةً إذا صَلَحَتْ صَلَحَ الجسدُ كلُّهُ، وإذا فَسَدَتْ فَسَدَ الجَسَدُ كلُّه، ألا وهي القلبُ)**(٢) فلا يتحققُ القلبُ بالإيمان إلا وَتَنْبَعِثُ الجوارح بالأعمال.

وليس كل مسلم مؤمناً، فإنه قد يكون الإيمان ضعيفاً فلا يتحقق القلب به تحقُّقاً تامّاً، مع عمل جوارحِهِ أعمال الإسلام فيكون مسلماً، وليس بمؤمن الإيمانَ التّامَّ). اهـ

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في العقيدة الواسطية (ص٧٦) عن أهل السنة والجماعة: (ولا يسلبون الفاسق المليّ اسم الإيمان بالكلية، ولا يخلدونه في النار كما تقول المعتزلة، بل الفاسق يدخل في اسم

---

(١) انظر ((اقتضاء الصراط المستقيم)) لابن تيمية (ج١ ص٢٣٧) و((أعلام السنة المنشورة)) للحكمي (ص٧٣) و((الصلاة)) لابن القيم (ص٥٤).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (٥٢) ومسلم في صحيحه (١٥٩٩) من حديث النُّعمان بن بشير رضي الله عنه.

الإيمان... ويقولون: هو مؤمن ناقص الإيمان، أو مؤمن بإيمانه فاسق بكبيرته. فلا يُعطى الاسم المطلق[١]، ولا يُسلب مطلق الاسم[٢]). اهـ

وسئل فضيلة الشيخ صالح بن فوزان الفوزان حفظه الله: هناك من يقول الإيمان قول واعتقاد وعمل، لكن العمل شرط كمال فيه، ويقول أيضاً لا كفر إلا باعتقاد. فهل هذا القول من أقوال أهل السنة والجماعة أم لا؟

فأجاب فضيلته: (الذي يقول هذا ما فهم الإيمان، ولا فهم العقيدة، وهذا هو ما قلناه في المقدمة من أن الواجب عليه أن يدرس العقيدة على أهل العلم ويتلقاه من مصادرها الصحيحة، وسيعرف الجواب عن هذا السؤال.

وقوله: إن الإيمان قول وعمل واعتقاد ثم يقول: إن العمل شرط في كمال الإيمان وفي صحته، هذا تناقض كيف يقول العمل من الإيمان ثم يقول العمل شرط؟!

---

(١) فالإيمان المطلق: هو الإيمان الكامل، الذي تناول فعل المأمور، واجتناب المحذور والمحظور.

(٢) ومطلق الإيمان، فهذا يشمل الإيمان الكامل، والإيمان الناقص الذي لصاحَبهُ ذنبٌ كَبُرَ أو صَغُر دون الكفر أو الشرك النافي لأصل الإيمان، فهو الحد الأدنى من الإيمان، وهو القدر الذي يخلص به من الكفر.

ومعلوم أن الشرط يكون خارج المشروط والعمل داخل عند أهل السنة في الإيمان لا خارج عنه فهذا تناقض منه.

فهذا يريد أن يجمع بين قول السلف، وقول المتأخرين وهو لا يفهم التناقض، لأنه لا يعرف قول السلف، ولا يعرف حقيقة قول المتأخرين فأراد أن يدمج بعضها ببعض، فالإيمان قول وعمل واعتقاد، والعمل هو من الإيمان، وجزء منه، وليس هو شرطاً من شروط صحة الإيمان، أو شرط كمال، أو غير ذلك من هذه الأقوال التي يروجونها الآن.

فالإيمان قول باللسان واعتقاد بالقلب، وعمل بالجوارح، وهو يزيد بالطاعة، وينقص بالمعصية.

هذا ما درج عليه أهل السنة والجماعة قديماً وحديثاً خلافاً للمرجئة).[1] اهـ

(١) ((مسائل في الإيمان)) (ص١٦).